



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : استعادة المنافسة

عنوان الموضوع : تقييم مشروعات أمريكية لمكافحة الاحتيال عبر الإنترنت

تاريخ النشر : 08/08/2022

اسم الكاتب : آدم كونر وإيرين سيمبسون

الموضوع :

عرض: رشا رفعتحقتت الولايات المتحدة الأمريكية خلال 25 عاماً الماضية نمواً هائلاً في البرامج والخدمات عبر الإنترنت لتصبح صناعة رائدة رئيسية فيها، إلا أن السلوك التنافسي من الشركات المهيمنة يهدد تلك الريادة، إذ قد يُفضي إلى الركود وفقدان الابتكار ونقص النمو الاقتصادي الأمريكي في الأسواق الرئيسية عبر الإنترنت، نتيجة سيطرة حفنة من الشركات على المجالات الرئيسية للتجارة الإلكترونية والنشاط الاقتصادي الافتراضي، خاصة مع عدم وجود تشريعات تحكم تعامل هذه الشركات، مما قد يستلزم اهتمام الكونجرس بتلك القضية في هذا السياق، تظهر أهمية التقرير الذي أعده آدم كونر وإيرين سيمبسون، تحت عنوان "تقييم مشروعين تقنيين لمكافحة الاحتكار.. لاستعادة المنافسة عبر الإنترنت"، الذي عرضه مركز في يونيو 2022، ويعتمد التقرير على أحدث نسخة من مشروع قانون الابتكار والاختيار الأمريكي، الذي صدر في أواخر مايو 2022، وأخر نسخة من مشروع CAP التقدم الأمريكي قانون أسواق التطبيقات المفتوحة التي أقرتها اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ في أوائل عام 2022، ويقيم الباحثان القانونان المقترحتان، من حيث المكاسب التي ستعود على المجتمع الأمريكي إذا تم تشريعهما، والمخاطر المحتملة من إصدارها، مع الرد على انتقادات البعض بتأثير هذه المقترحات على متطلبات الصناعة الرقمية. ملامح القانونين المقترحين: قَدّم السيناتور إيبي كلوبوشار والسيناتور تشاك جراسلي مقترحاً بقانون الابتكار والاختيار الأمريكي، الذي يسعى إلى تحقيق العدالة الاقتصادية عبر الإنترنت من خلال منع شركات المنصات الرقمية المهيمنة التي تعرف بـ"حارس البوابة" من تفضيل نفسها على المنافسين التجاريين الآخرين (بما في ذلك الشركات الناشئة)، لاسيما أن هذه المنصات الأساسية تتحكم في نقاط الاختناق في الأسواق الرقمية والتي يتسبب فيها التفضيل الذاتي والسلوك التمييزي في إحداث أكبر قدر من الضرر للمنافسة، ويسعى المقترح أيضاً إلى وقف التمييز بشكل تعسفي بين الشركات التي تعتمد على منصتها، حيث يؤدي التمييز بهذه الطرق إلى تقييد المنافسة، وردع الاستثمار والابتكار في هذه المجالات، إلى جانب حرمان المستخدمين من فرصة الاختيار الحقيقي. ويقتراح القانون أيضاً أن يتم تطبيقه على المنصات عبر الإنترنت التي تعمل كحراس البوابة، ومتاجر التطبيقات المهيمنة التي لديها أكثر من 50 مليون مستخدم نشط شهرياً في الولايات المتحدة أو مليار مستخدم في جميع أنحاء العالم، أو أكثر من 100000 من مستخدمي الأعمال النشطين في الولايات المتحدة، أو تسجل صافي مبيعات سنوية أو رسلة سوقية وApple وGoogle وFacebook وTikTok وMicrosoft، وAmazon: يزيد عن 500 مليار دولاراً، ومن الملاحظ أن هذا الاقتراح يغطي عدداً من الشركات الكبرى، مثل وغيرها، لكن تمت صياغة معايير القانون بطريقة تجعلها تنطبق باستمرار على أي منصات عبر الإنترنت في المستقبل كتكتسب قوة سوقية مماثلة بموازاة ذلك، قَدّم السيناتور ريتشارد بلومنتال ومارشا بلاكييرن مقترح قانون أسواق التطبيقات المفتوحة، الذي يسعى إلى القضاء على السلوك المناهض للمنافسة من قبل مشغلي متجر التطبيقات، وفتح أسواق التطبيقات لإتاحة خيارات أكثر للمستخدم، وزيادة المنافسة بشكل أكبر، وبهذا سيتعين على متاجر التطبيقات التي تضم أكثر من 50 مليون مستخدم في الولايات المتحدة أن تسمح للمطورين بالتعامل مع أنظمة تشغيل الأجهزة المحمولة، كما سيطلب القانون الشركات المهيمنة السماح للمطورين بإزالة التطبيقات من خلال متجر التطبيقات الخاص بها، مع إزالة القيود المتعلقة بالأسعار كما تغطي، Microsoft Windows وGoogle Play وApple، المفضلة وتقييد اتصالات المطورين مع المستخدمين، ويشمل القانون الشركات التي تدير متاجر تطبيقات كبيرة مثل المعايير التي تم وضعها أيضاً متاجر التطبيقات التي ستصبح كبيرة بدرجة كافية في المستقبل فوائد متوقعة: يطرح التقرير مجموعة من الفوائد المتوقعة لتحديث قوانين مكافحة الاحتكار عبر الإنترنت في الولايات المتحدة، من أبرزها ما يلي: - إزالة الحواجز أمام المستخدمين: إذا تم سن قانون الابتكار والاختيار الأمريكي عبر الإنترنت وقانون أسواق التطبيقات المفتوحة فإنهما سيمثلان خطوة رئيسية إلى الأمام في استعادة الأسواق التنافسية، حيث سيتمكن المستخدمون الأمريكيون من تنمية أعمالهم الناجحة وبناء اقتصاد أكثر ازدهاراً وإنصافاً وابتكاراً، بالإضافة إلى إزالة الحواجز أمام خدمات المستهلك وتقديم حوافز تنافسية لتحسين الجودة والابتكار والأسعار التنافسية للمستهلكين الأمريكيين. - حماية الشركات التكنولوجية الناشئة: توفر مشاريع القوانين وسائل حماية جديدة لشركات التكنولوجيا الأمريكية الصغيرة والمتوسطة، حيث تحظر القوانين استخدام المنصات الرقمية الأمريكية الكبرى، لمراكزها لمنع الشركات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة والتواصل مع المستخدمين، كما لن يُسمح أيضاً للشركات الكبرى باستخدام الخوارزميات التي تعطي الأولوية للتطبيقات الخاصة بها في البحث، وسيحظر على هذه الشركات منع المطورين من إخبار المستخدمين بأسعار أقل لبرامجهم التي قد يجدونها خارج متاجر التطبيقات الكبرى. - تعزيز أرباح المنصات الكبرى: قادت جماعات الضغط في مجال الصناعات الرقمية الكثير من المناقشات العامة حول القيود المفروضة على شركات التكنولوجيا الكبرى، حيث ركزت الشركات القليلة المتأثرة بمشاريع القوانين على الآثار السلبية المحتملة مع تجاهل الفوائد الهائلة والأرباح التي ستكسبها منتجاتها، والجدير بالذكر، أن بعض المنصات الكبرى تعتمد على حراس بوابة آخرين لإيصال منتجاتها للمستخدم، ومن خلال هذه القوانين سنتساوى جميع الشركات في إمكانية، iPhone لأجهزة Google Map لتوزيع تطبيق Apple App Store على Google على سبيل المثال تعتمد امتثالها الطوعي للعديد من القواعد المنصوص عليها في مشروع قانون أسواق التطبيقات المفتوحة، حيث غرد براد، Microsoft الوصول للمستخدم، وعلى الجانب الآخر، أعلنت شركة سميت، رئيس الشركة، لدعم مشروع القانون. - استعادة القيادة من أوروبا: يعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير قوانين شاملة جديدة لتنظيم الخدمات عبر الإنترنت من خلال مشروع قانون يقدم هذان القانونان قواعد لمنصات الإنترنت الكبيرة والخدمات الرقمية على نطاق أوسع، والتي تغطي السلوك، (DSA) ومشروع قانون الخدمات الرقمية (DMA) الأسواق الرقمية المضاد للمنافسة، والشفافية، وقابلية التشغيل البيئي، وتعديل المحتوى عبر الإنترنت، والإعلان المستهدف، وغيرها، وتوصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقيات سياسية مؤقتة بشأن كلا الاقتراحين في أوائل عام 2022، ومن المتوقع أن يمرر البرلمان والمجلس الأوروبي المقترحات في وقت لاحق من هذا العام، ثم ستتم صياغة تفاصيل إضافية حول إنفاذ الاتحاد الأوروبي والكشف عنها، وفي حال فشل الكونجرس الأمريكي في تمرير مشاريع القوانين وسن التشريعات الخاصة بها، فستستمر الولايات المتحدة في التنازل عن القيادة التنظيمية في هذا المجال إلى الاتحاد الأوروبي. مخاوف مطروحة: أثّرت مجموعة من الأسئلة -أثناء المناقشات وعملية الصياغة- بشأن تعريفات مشاريع القوانين، وكيف يمكن أن تؤثر نصوص القانون على الخصوصية والأمن القومي وتعديل المحتوى ومخاطر التنافس، إذ اهتم مركز التقدم الأمريكي بتقييم المخاوف من إصدار هذه القوانين، والتي تضمنت ما يلي: - تعريف المنصات المغطاة: لا ينطبق تعريف "المنصة المغطاة" على أي منصة تضم العديد من المستخدمين، لكن على المنصات التي تتمتع بقوة حراسة بوابة، والتي أطلق عليهم مشروع قانون الابتكار الأمريكي "شركاء تجاريين مهمين"، حيث يتمتع حراس البوابات الرقمية بتأثيرهم الكبير على الاقتصاد والمجتمع والأمن في الولايات المتحدة، ويمكن أن يؤدي السلوك التعسفي تجاه المستخدمين أو المنافسين المحتملين أو إهمال الشركات إلى التأثير على قضايا بالغة الأهمية، مثل الأمن السيبراني وخصوصية البيانات والتمييز والإعلان السياسي وتعديل المحتوى الموقع، والقدرة على إحداث أضرار اجتماعية وتكاليف اقتصادية كبيرة. وأكد مركز التقدم الأمريكي أن مشروع قانون الابتكار الأمريكي سيمنع المنصات المهيمنة من تفضيل منتجاتها الخاصة على المنافسين، فقد تحقق بعض الشركات الناشئة نجاحاً متزايداً وتتمتع بصحة جيدة، وهذا يعد ميزة للقانون، حيث إن ذلك يؤكد مبدأ أن أي منصة رقمية تكتسب قوة حارس البوابة لن تستطيع -اليوم أو في المستقبل- ترجيح كفة منتجاتها على منتجات المنافسين. - مخاوف الخصوصية والأمان: أثّرت أسئلة حول ما إذا كانت مشاريع القوانين تحقق التوازن الحقيقي بين الخصوصية والأمان والمنافسة، حيث زعم البعض أن تركيز مشاريع القوانين على الأحكام الاقتصادية، يضع عنصر الخصوصية في مرتبة تالية، في حين تصدت مشاريع القوانين لهذا الخطر من خلال استثناء الإجراءات التي يُحتمل أن تكون مناهضة للمنافسة والتي تعتبر تدابير ضرورية للخصوصية والأمان، حيث لا تزال الأنظمة الأساسية تتمتع بمدى واسع لإجراء تحسينات على الخصوصية والأمان على أنظمتها الأساسية بالشكل الذي تراه مناسباً، ولكن حتى الإجراءات التي قد تكون لها تأثيرات مناهضة للمنافسة يُسمح بها صراحة إذا كانت تعزز خصوصية المستهلك وسلامته وأمنه. ويؤيد مركز التقدم الأمريكي مشروع قانون الخصوصية الشامل الذي يتضمن حماية قوية للحقوق المدنية، والتي بدونها لا توجد طريقة لضمان حماية حقوق الأمريكيين عبر الإنترنت، ويرى أنه يجب على الكونجرس معالجة المشهد الأوسع للمخاوف المتعلقة بالخصوصية والأمن من خلال تطوير تشريعات الخصوصية الفيدرالية التي تشدد الحاجة إليها ووضع لوائح إضافية لضمان تحقيق الأمن السيبراني. - مخاوف حول الأمن القومي: زعم بعض خبراء الأمن القومي والمجموعة المهيمنة على الصناعة الرقمية بأن قوانين مكافحة الاحتكار الجديدة تُعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر، مشيرين إلى أن تنظيم السلوك المناهض للمنافسة من قِبَل عمالقة التكنولوجيا الأمريكيين قد يعيق قدرتهم على المنافسة عالمياً أو يعيق الأمن السيبراني، في حين أيد آخرون مشاريع القوانين، مؤكداً أنها ستساعد الاقتصاد الأمريكي وتدعم المستخدمين من دون المساس بتلك الجوانب. وأثناء مناقشة مشروع قانون الابتكار الأمريكي، كان الفلق المتكرر هو ما إذا كانت إزالة قيود البيانات المناهضة للمنافسة والسماح بمشاركة البيانات التجارية سيمكّن الحكومة الصينية أو الحكومات الأجنبية الأخرى من الوصول إلى بيانات حول الأمريكيين، وقد قام السيناتور كلوبوشار وجراسلي بالعديد من المحاولات لتقليل المخاطر على الأمن القومي، فعلى سبيل المثال، تم إدخال تعديل من السيناتور جون كورنين (جمهوري من تكساس) أثناء صياغة المشروع لمعالجة المخاوف المتعلقة بمخاطر الأمن القومي، بما في ذلك استخدام بنود محدة لمنع مشاركة البيانات مع الحكومة الصينية، وإضافة عبارة "باستثناء الحالات التي يؤدي فيها هذا الوصول إلى مخاطر كبيرة على الأمن السيبراني". وتشير ادعاءات أخرى إلى أن مشاريع القوانين ستؤثر على الأمن القومي حيث قد تفكك شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبيرة أو تمنع الأخيرة من الانخراط في عمليات استحواد أو استثمارات جديدة مهمة بطريقة تعيق القدرة التنافسية الأمريكية، وتد هذه الادعاءات مُبالغاً فيها -من وجهة نظر مركز التقدم الأمريكي- حيث تستند إلى إصدارات سابقة من قوانين مجلس النواب الخمسة، كما أنها لا تنطبق على مشروع القانون اللذين من المحتمل أن يشقا طريقهما إلى قاعة مجلس الشيوخ في صيف 2022. - سياسات تعديل المحتوى: أثّرت مخاوف بشأن التأثير المحتمل للبنود الخاصة بسياسات "تعديل المحتوى" على المنصات المغطاة؛ سواء كان ذلك احتمال زيادة التنافس من قبل مستخدمي الأعمال الساخطين الذين تتخذ المنصات إجراءات ضدهم، أو الأثر السلبي المحتمل لفرض شروط الخدمة في مواجهة المخاطر القانونية المتزايدة، في حين أن كلا المشروعين يحافظان على قدرة المنصات على فرض شروط الخدمة الخاصة بها، فلا يوجد أي من القانونين يفرض قيوداً على "تعديل المحتوى" بشكل كبير. ختاماً، طرح قانوني الابتكار والاختيار الأمريكي وأسواق التطبيقات المفتوحة مقترحات جوهرية لتحقيق مكاسب للمستخدمين والحد من الانتهاكات الاقتصادية الخطيرة عبر الإنترنت من قبل أكبر المنصات الإلكترونية المهيمنة، ويساهم المشروعين في التحديث الضروري لقوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية، ويؤيد مركز التقدم الأمريكي القانونين، مع التأكيد على أن الفوائد الكبيرة لهما تفوق أيًا من المخاوف الحالية، ويحث الكونجرس على اتخاذ إجراءات هادفة لتعزيز اختيار المستخدم والمنافسة عبر الإنترنت من خلال تمرير هذه القوانين في صيف العام الجاري، كما رحب المركز بأي جهود لتحسين التشريعات الخاصة بالصناعة الرقمية، حيث ستطلب المعالجة المستدامة لمجموعة القضايا التي تطرحها الخدمات عبر الإنترنت بمرور الوقت تشريعات مخصصة بشأن قضايا مثل الخصوصية وزيادة القدرة التنظيمية التقنية.

المصدر: Adam Conner and Erin Simpson, Evaluating 2 Tech Antitrust Bills To Restore Competition Online, American progress, June 2022.